مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (08) / العـدد: (01)، (2024)، ص 411 - 422

الهجرة غير الشرعية في الجزائر: القيود واستراتيجيات المواجهة 2006 - 2016

Illegal immigration in Algeria: Restrictions and coping strategies 2006 - 2016

فهد معبد [1]*، عبد المالك حطاب [2]
[1]جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، Fehd_m@hotmail.com
[2]جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، abdelmalekh@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2023/09/15 تاريخ قبول النشر: 2023/10/17 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

تعد الهجرة غير الشرعية من بين أهم الموضوعات التي شدت ولا تزال تشد اهتمام الدارسين والفاعلين والسياسيين، تختص الدراسة بواقع هذا التهديد بين الطرفين الإفريقي والأوروبي أي الهجرة من الجنوب الإفريقي نحو الشمال الأوروبي، وهذا في ثلاثة محاور أساسية تدرس الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا من منظور ضعف التنمية كدافع أساسي للهجرة و البحث عن العيش الأنسب، أي بفقدان الحق الأساسي أباح حق البحث عن الأفضل خارج الحدود الوطنية، والأخذ بالدراسة الحالة الإفريقية الأوروبية من خلال جملة الاتفاقيات والمعاهدات واللقاءات التي أبرمت عبر العديد من فترات الزمن والتي كان من بين محاورها الأساسية دوما ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما السبيل إلى حلها، وقد استعانة الجزائر بمجمل هذه الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمواجهتها والتي تندرج ضمن مجهوداتها الرامية للحد من هذا التهديد، إلا أن رغم هذا يبقى هذا التهديد قائما مما خلق عديد الانعكاسات على الوضع العام في الجزائر .

الكلمات مفتاحية: الجزائر؛ الهجرة غير الشرعية؛ التنمية.

Abstract:

The study is concerned with the reality of this threat between the African and European parties, namely, migration from southern Africa to the north of Europe. In three main axes, illegal migration in Algeria toward Europe from the perspective of losing the right to development is considered a main motive for migration and searching for the best living, i.e. by losing the basic right, allowing the right to seek the best outside the national borders. The study introduced the European-African model through a number of agreements, treaties and meetings that have been concluded over many periods of time, and whose main axes have always been the phenomenon of illegal migration and what is the way to solve it. Algeria's use of all these international and regional conventions to counter them, which are part of its efforts to reduce this threat, remains, however this created many repercussions on the general situation in Algeria.

Keywords: Algeria; illegal immigration; development.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ترتبط الهجرة غير الشرعية ارتباط وثيق بالتنمية ومن هذا المنطلق درسنا هذا الموضوع المطروح لما تنعكس على ضعف التنمية، فانعدامها او نقصها له عديد النتائج الوخيمة سياسيا اجتماعيا واقتصاديا، ومن بين هذه الانعكاسات نجد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لقد وجد الشباب أنفسهم أولا في وسط اجتماعي يدفعه للبحث عن حياة أفضل، وظروف اقتصادية محيطة به لم توفر له شروط الاندماج، وسياسات كثيرة منتهجة غير فعالة مقيدة العمل، تراكمت الأسباب لتصبح الهجرة غير الشرعية خيار امثل للخروج من هذه الظروف المحيطة لان الواقع المعاش لم يوفر التنمية اللازمة للخروج من هذه الحاجة . فأصبح فقدان التنمية يبرر ويضع الهجرة في مكانة تسعى إليها الفئات العمرية، ستوضع الدراسة هذا الاعتقاد في ظل سياسات جزائرية عديدة منتهجة للخروج من هذا الوضع وما ينعكس عليه من سلبيات، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

*إلى أي مدى أدى ضعف التنمية في الجزائر إلى زيادة الهجرة غير شرعية؟

الفرضيات:

*هناك علاقة ترابطية بين التنمية والهجرة غير الشرعية فكلما ضعفت التنمية زادت الرغبة في الهجرة غير الشرعية.

*هناك علاقة بين وعي الشباب والهجرة غير الشرعية كلما كانت أكثر وعيا كلما قلت الهجرة غير الشرعية.

* تزداد رغبة الشباب في الهجرة الى الخارج بتهميشها وفقدانها لشروط العيش الأنسب.

* هناك علاقة ترابطية بين السياسات المنتهجة و الهجرة غير الشرعية.

وللإجابة على المشكلة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

2. العنوان معادلة التنمية والهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الشرعية أنها ظاهرة حديثة ترجع إلى تسعينيات القرن العشرين وذلك عندما أغلقت الأبواب أمام الهجرة الشرعية، وبالتالي تحولت الهجرة إلى ظاهرة سرية تتم كل إحداثها في الخفاء، حيث يسير المهاجر عبر الدول بعيدا عن نقاط الحدود والتفتيش ورجال الأمن تحت جنح الليل وفي الخفاء. عرفها البعض بأنها: تلك التي تتعدى حدود الدولة والتي لا يحمل المهاجر أو اللاجئ أي وثائق رسمية أي إن الدخول بطريقة غير رسمية أو قانونية، لذا كان من الضروري على المجتمع الدولي المتمثل في هيئة الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة مثل إقرار اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها ولاسيما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو[1].

هناك عدة تسميات تطلق على هذا المصطلح منها الهجرة غير النظامية وهو موافق مع مصطلح الهجرة غير القانونية، وكلاهما يطلقان على هذه الظاهرة نظرا لكونها تعد مخالفة للقوانين التي تضعها الدول في مسألة عبور الحدود، وباعتبار أنها تتم خفية عن أعين حراس الحدود تسمى أيضا بالهجرة السرية. فالمهاجر بهذه الطريقة يدخل إلى

الدولة المقصودة ويعيش فيها خلسة. ولكن هذه التسميات مع تعددها فان المنظمات الدولية غير الحكومية منها على غرار مكتب العمل الدولي ترفضها جميعها كون إطلاق وصف غير القانونية أو غير الشرعية يتنافى مع مقتضيات المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، يحق لكل فرد أن يغادر أية لبلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة[2].

تعد المشاكل السياسية والأمنية و الاجتماعية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية و من الأسباب السياسية التي تدفع إلى الهجرة هي انعدام الديمقراطية والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي إضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة كل هذا يساهم في الاندفاع نحو الهجرة غير الشرعية لكن الأسباب الاقتصادية تعتبر عامل رئيسي للهجرة غير الشرعية وذلك لقدرتها على التأثير في قرار الهجرة حيث يعتبر نوافذ المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة ويظهر ذلك من خلال المكانة التي يتبوأها العامل الاقتصادي في تحليل أسباب انطلاق المهاجرين نحو البلدان الأخرى خاصة ما يتعلق بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة كبيرة يعيشون تحت خط الفقر[3].

الجزائر من بين الدول المصدرة للمهاجرين إلى مناطق مختلفة من العالم، وتعرف توجها متزايدا بما فيها الفئات الشبابية ذات التكوين والمهارة العالية، ويقدر إجمالي الجزائريين بالخارج بـ1.764 مليون مهاجر سنة 2013 وتعتبر فرنسا الوجهة الأولى والمفضلة لدى المهاجرين الجزائريين حيث يمثل الجزائريون في فرنسا أكثر من 80%من إجمالي الجزائريين بالخارج، وتستضيف الجزائر حوالي 270ألف مهاجر، معظمهم من المغرب وفلسطين والصومال والعراق[4].

لقد تعددت قيود التنمية في الجزائر رغم تعدد الاستراتيجيات والسياسات المنتهجة للخروج من هذا الإطار الغير قادر على تلبية الحاجيات الاجتماعية الضرورية وضمان العيش الكريم المستقر، ومن أهم هذه القيود المقيدة لعملية التنمية في الجزائر، يمكن الإشارة إلى أنه كانت ولا تزال قضية التنمية الاقتصادية تحظى بالنقاش على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسمت لها العديد من السياسات، المخططات وخصّصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطّموحات، ولتدارك ذلك التأخر الواقع في مجالات التنمية الموروث عن مختلف الأزمات الاقتصادية والأمنية، ركّزت الجزائر على حركية الاستثمار لبعث النمو من جديد.

مع بداية الألفية الثالثة دعّمت برامج الاستثمارات العمومية انطلقت من دعم الإنعاش الاقتصادي مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وصولا إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، لكن في ظل هذه المخصّصات المالية الضخمة هناك الكثير من التساؤلات المطروحة ذات الصلة بمدى تحقيق الأهداف التنموية التي رصدت من أجله[5].

وفي هذا المجال تواجه الجزائر عديد التحديات لتحقيق التنمية الشاملة التي توفر حياة اجتماعية كريمة للمجتمع الجزائري تغنيه عن التفكير في الهجرة والحرقة وعليه نذكر مجمل هذه التحديات:

- النمو غير المستدام للاقتصاد.
- معدلات نمو سكانية عالية والتي تدفع بأعداد هائلة سنويا إلى سوق العمل.
- بطالة عالية وتزايد في الفقر.
- وضع اقتصادي مرهق يمنعه من الحركة ومنه وجود قطاع عام ضمنه اتخاذ القرار المستقل وقطاع خاص ضعيف، يفتقد إلى الديناميكية اللازم.
- لا وجود لنظام من الحماية العالية للصناعة الوطنية.
- غياب القطاع المصرفي المتطور.
- غياب المناطق الصناعية المتطورة.
- قدرة تصديرية ضعيفة خارج قطاع النفط مما يوحي إلى عدم وجود صناعات تصديرية.
- وجود تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج[6].

بالإضافة إلى هذه القيود، إلا أن التزايد المستمر في النمو الديمغرافي كظاهرة في المجتمع الجزائري التي عرف انفجار سكاني، ولهذا كان من الضروري عدم تجاهل هذا العامل المهم أثناء وضع السياسات والاستراتيجيات التنموية، وهذا ما انعكس على سياسات التشغيل مما نتج عنه تزايد مستمر في نسبة البطالة رفقته زيادات في معدلات الفقر، ويعد هذين المتغيرين من أهم العوامل الاجتماعية المحركة للمجتمع وعدم قدرته على الاستمرار في الوضع، والجدول التالي يوضح تطور الظاهرة.

جدول رقم (01): تطور النسبة المئوية للبطالة حسب الفئة العمرية

الفئات العمرية	2004	2005
أقل من 20 سنة	35.36	34.30
20-24 سنة	31.04	29.90
25-29 سنة	26.61	22.70
30-34 سنة	15.31	12.70
35-39 سنة	9	7.40
40-44 سنة	6.21	4.30
45-49 سنة	5.57	4.10
50-54 سنة	4.19	3.10
55-59 سنة	3.50	2.30
المجموع	17.65	15.30

المصدر: *C. N. E. S. Rapport National sur le Développement Humain, 2006. P57.

من خلال الجدول تختلف نسبة البطالة من فئة إلى فئة أخرى وتعرف تزايد متطور بالنسبة للشباب، ومنه نستنتج ان للظروف الاجتماعية والاقتصادية دور أساسي في تزايد وتطور الهجرة غير الشرعية خارج الحدود الوطنية بسبب الوضع الاجتماعي المعيشي خاصة الفئة الشبابية التي تعاني من أزمة بطالة طال أمدها وبالتالي انتشار الفقر في الوسط الاجتماعي كل هذه الظروف ترجع إلى ضعف حاد في تحقيق التنمية وإتباع استراتيجيات تنموية تخرج المجتمع من هذا الوضع. وعليه بحثت هذه الفئة الشبابية عن مخرج لها ومن موضعها الحالي إلى وضع أحسن خارج وطنها والذي لم يستجب لتطلعاتهم فضعف استراتيجيات التنمية المنتهجة وتفشي البطالة والفقر خول للشباب الهجرة والبحث عن الأفضل.

3. انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر:

لقد أثرت الهجرة غير الشرعية على الجزائر في العديد من المجالات في جانبها الأمني الاقتصادي، وعديد الميادين الأخرى التي عادت بالسلب على الوضع في الجزائر ومن بين هذه الجوانب.

***الآثار اجتماعية:**

أولا: الأعمال غير المشروعة للمهاجرين غير الشرعيين تؤثر على القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائري، وذلك بنشرهم لمختلف المسارات والسلوكيات المنافية على غرار تهريب المخدرات والمتاجرة بها.

ثانيا: ظاهرة الأقليات: والمقصود بذلك مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصيلة لبناء الدولة، إضافة إلى ظهور أفكار متطرفة[7]، ونعني بهذا اتخاذ المهاجرين غير الشرعيين أماكن خاصة بهم فيشجعون وبالتالي يضغطون على المجتمع لإثبات وجودهم من خلال هذه التجمعات وتبعا لكل هذا تجد الحكومة الجزائرية نفسها مجبرة على التعامل مع قضايا متباينة مثل: اختلاف العرق، الدين، اللغة والإسكان.

كما أن الأمواج البشرية من فئة المهاجرين غير الشرعيين، تتوافد على مجتمعات أخرى وهي تحمل عقليات، عادات، تقاليد وسلوكيات تختلف عن تلك الموجودة في الأوطان المستقبلة وقد تؤدي إلى صدام الثقافات وتهديد الموروث الثقافي والروحي للمجتمعات المستقبلة.

ثالثا: خلقت الهجرة غير الشرعية آثار ديمغرافية حيث سجلت الجزائر عام 2016 توافد أكثر من 7 آلاف مهاجر إفريقي ببلدية برج الحواس بولاية إليزي الجنوبية، الحدودية مع ليبيا والنيجر، وهو ما يفوق عدد سكان هذه البلدية (نحو 6 آلاف نسمة)، وفي هذا الصدد أشار المدير المكلف بالهجرة بوزارة الداخلية الجزائري "حسان قاسيمي" في تصريح للإذاعة الجزائرية، أن هذا الأمر يهدد النسيج الاجتماعي بهده البلدية ومختلف البلديات الحدودية بعدما أصبح عدد المهاجرين يفوق عدد السكان، لهذا وحسب تصريحه: "الدولة مجندة ضد أي تهديد لسكان المناطق الحدودية و لن تسمح بأن تكون لامبيدوزا إفريقيا (جزيرة لامبيدوزا التابعة لإيطاليا هي أكبر منطقة في البحر الأبيض المتوسط التي

تعرف توافد المهاجرين السريين)[8]، وبالتالي يلاحظ أن الهيكل الديمغرافي يساهم في تغيير العامل النوعي والعمري للسكان[9].

***الآثار صحية**

تعتبر الأمراض والأوبئة بدورها مهددات للأمن الوطني، حيث أن تدفق المهاجرين من دول افريقيا التي تصنف من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أفقر دول العالم وأضعف مؤشر لتطور الانسان فالتغطية الصحية شبه منعدمة وبرامج التلقيح لاسيما الأطفال مفقودة مما يجعل المرشحين للهجرة غير الشرعية يحملون كل أنواع الفيروسات والجراثيم غير المعروفة في البيئة الجزائرية ونشرها عن طريق العدوى مما يؤدي الى انتشار واستفحال الأمراض المعدية والأوبئة.

الآثار الاجرامية والإرهابية:

تمس ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر بعمق الأمن الوطني وهذا ما صرح به الراحل" نور الدين يزيد زرهوني" وزير الداخلية الأسبق في مداخلة له أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، نقلتها عنه جريدة liberté الصادرة بتاريخ 13 مارس 2008 حيث أكد بأنه كان من الضروري تجريم الهجرة غير الشرعية كونها تعتبر طريقا مفتوحا لأخطار الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود[10].

لقد خلق استقبال الجزائر لعشرات الآلاف من اللاجئين الفارين من النزاع منذ اندلاع الحرب في شمال مالي عام 2012، إضافة إلى مهاجرين غير شرعيين هروبا من الفقر والإرهاب في دول إفريقية شتى، مخاوف أمنية واقتصادية ووجدت الحكومة الجزائرية نفسها مع مرور الوقت مثقلة بعبء "أمني واقتصادي"، إضافي إثر قيام المهاجرين بامتهان التسول لاسيما مع قرار بعضهم الاستقرار، وبالتالي يرى خبراء في المجال الإنساني بأن الجزائر تشهد نوع من انفلات أمني كما تخشى ضعف صورتها لدى المنظمات الدولية في حال ترحيل المهاجرين[11] وأهمها:

* العلاقات الخفية والمشبوهة التي يحيكها المهاجرون غير الشرعيون لمختلف الشبكات الاجرامية المنظمة عامة لأن اعتمادها كآلية للتنقل من دولة إلى أخرى يضرب بكل التدابير الاحترازية والاحتياطات الأمنية المعتمدة في منح التأشيرات.

* كما أن بمجرد نزول المهاجرين غير الشرعيين في غير أوطانهم يعتبرون من الخارجين عن القانون وعصاة له، بحكم دخولهم غير المشروع وغير القانوني فيجدون أنفسهم أمام التشرد والاضطراب وحاجتهم الضرورية لتأمين مستلزمات العيش ما قد ينتج عصابات إجرامية، بحيث يشكوا مواطنون جزائريون من اعتداءات وأعمال سرقة طالتهم من مهاجرين غير شرعيين[12].

* دخول الأسلحة والذخائر لزعزعة أمن واستقرار الدولة مما يساهم بزيادة نمو معدلات الجرائم وتنوعها.

إضافة إلى آثار اقتصادية وتنموية أخرى من بينها:

1 – الأخطار الاقتصادية الناشئة عن الاضطراب في سوق العمل ببروز سوق شغل موازية تقوم على استغلال أوضاع المهاجرين غير الشرعيين واستعمالهم كيد عاملة موازية وغير مصرح بها[13]، حيث أن هذا يؤدي إلى إعاقة الوضع الاقتصادي الجزائري الذي عرف بدوره أزمة منذ عام 2014.

2 – الفاتورة المالية الباهظة الناشئة عن تبعات الظاهرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، حيث صرحت السلطات الجزائرية أن البلاد فقدت أكثر من نصف مداخيلها من النقد الأجنبي التي تراجعت من 60 مليار دولار في 2014 إلى 27.05 مليار دولار نهاية عام 2016 وفق أرقام قياسية. حيث أوقفت المصالح طيلة سنة 2008 أزيد من 12 ألف مهاجر غير شرعي، أغلبهم دخلوا الجزائر عبر الحدود الغربية والجنوبية، في حين صدرت قرارات بترحيل أزيد من 11 ألف منهم، وتشير إحصائيات جهازي الدرك الوطني والأمن الوطني إلى أن أكبر نسبة من المهاجرين غير الشرعيين سجلت وسط الأفارقة، وتشير تقارير الدرك الوطني أن مجموع المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين خلال عام 2008 من قبل هذا الجهاز بلغ 7838 اجنبيا، أغلبهم أفارقة، في حين شهدت سنة 2007 توقيف 6988، بزيادة تقدر نسبتها ب 12مائة، ما يعني أن الظاهرة تزداد حدتها كل سنة، وقدر عدد القضايا المعالجة ب 1755 قضية، بارتفاع 13 بالمائة، بالمقارنة مع السنة التي سبقت، والتي بلغ خلالها عدد القضايا ب1550 قضية هجرة غير شرعية[14]، وحسب المصادر الأمنية في الجزائر فإنه تم تسجيل 2056 حالة للهجرة السرية في الجزائر في الثلاثي الثالث لسنة 2010.

جدول رقم (02): حالات الإبعاد خارج التراب الوطني

الأسباب	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	السداسي الأول 2013
الهجرة السرية	10782	6816	10349	4855
الإقامة غير الشرعية	263	421	660	345
العبور غير الشرعي	37	30	39	19
أسباب أخرى	25	57	38	13
المجموع	11107	7324	11086	5232

المصدر : موقع الشرطة الجزائرية: http://www.dgsn.dz/ar

ويصل عدد المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا عبر منطقة الساحل الإفريقي 55 ألف مهاجر غير شرعي يجني منه المهربون حوالي 150 مليون دولار أمريكي[15]، وبالنسبة للهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى أوربا فقد تفاقمت بشكل ملحوظ خلال العشرية الأخيرة رغم قلة الإحصائيات الدقيقة بهذا الخصوص، وتذكر البيانات المقدمة من قوات السواحل الجزائرية 336 حالة اعتقال في عام 2005، وألف و16 حالة في عام 2006، وألف و335 حالة

في عام 2008، كما تذكر هذه البيانات وفاة 232 مهاجر في البحر وفقد 99 آخرين ما بين عامي 2006 و2008[16].

وحسب المختصين فإن الجزائر تعتبر منطقة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية نحو أوروبا[17] بحيث هناك ثلاث طرق رئيسية للهجرة غير شرعية هي:

1 – خط السواحل الأطلسية عبر موريتانيا و الصحراء الغربية و المغرب وصولا نحو جزر الكارايبي.

2 – خط السواحل المتوسطية الغربية نحو اسبانيا عبر الجزائر و المغرب.

3 – خط السواحل المتوسطية الشرقية نحو ايطاليا عبر ليبيا مرورا بالجزائر.

وعموما تعتبر دول شمال إفريقيا معبرا للهجرة غير الشرعية ومصدرا لها، حيث تشير بعض الاحصائيات أن ما بين مائة ألف إلى مائة وعشرين ألف، من المهاجرين غير القانونيين يعبرون البحر المتوسط، منهم 35 ألف من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، 55 ألف من شمال إفريقيا[18].

4. المجهودات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

اتبعت الجزائر عديد السياسات المختلفة لمواجهة الهجرة غير الشرعية وذلك بإعداد بجملة من السياسات الأمنية، القانونية، والاقتصادية ومن خلال هذا المحور سنحاول تلخيص هذه المجهودات الجزائرية[19].

1 – الاستراتيجية الأمنية:

إن المساحة الجزائرية اجبرت السياسات الأمنية على و ضع فرق خاصة حدودية تهتم بمراقبة وضمان امن الحدود بصفة خاصة توكل لها هذه المهام لمنع أي توجه أو دخول غير مشروع أو تجارة غير مشروعة[20]، ومن بين هذه الوحدات، مجموعة حرس الحدود و هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين أو المهاجرين غير الشرعيين، وتمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأشخاص من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية. أما المجموعة الأخرى هي حرس السواحل مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية، حيث أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الإنقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.

بالإضافة الى ذلك هناك مصالح تابعة للشرطة أطلق عليها مجموعة مصالح الشرطة الحدودية حيث توكل لها هذه المهام الخاصة وتقوم بمراقبة حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص من

هم محل بحث، مكافحة خلايا وشبكات الداعمة للتنقل غير الشرعي، والعمل أيضا على مكافحة التوظيف غير الشرعي للأجانب ووضع استراتيجية ردعية للهجرة غير الشرعية، هذا وتضاف الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية، والتي أوكلت لها مهمة البحث والتعرف ومتابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين.

فرغم هذه الاستراتيجيات الأمنية المتخصصة في هذا المجال إلا أن الهجرة غير الشرعية في الجزائر بقيت مصدر تهديد أمني من كل الجوانب لما يشاهد على الدوام من عالقين وجثث في عرض البحار وفارين ومقيمين في الجزائر بصفة غير شرعية ومنه فهذه السياسات الأمنية لم تحقق الغرض المتوقع منها في مكافحة هذه الظاهرة رغم ما حققته من تقدم في إحباط عديد العمليات غير الشرعية.

2 – الاستراتيجية القانونية:

لقد اعتمد المشرع الجزائري عديد التشريعات والتعديلات القانونية التي تحد من الهجرة غير الشرعية بكل إجراءاتها و تتجلى الحاجة إلى التعامل مع المواطنين الأجانب في إطار قانوني في مكافحة الهجرة غير الشرعية وهي الظاهرة التي لم تتوقف عن النمو مطلقا، وذلك من خلال إجراء التغييرات على التشريعات الجزائرية بموجب القانون رقم 08/11، تاريخ 21 جويلية 2008 الخاص بدخول وإقامة تنقل الأجانب وهذا بغرض السيطرة على تدفقات الهجرة[21] عكس التشريع القديم المنصوص عليه في القانون رقم 66/212 بتاريخ 21 جويلية 1966 والذي تم تجاوزه[22]، فإن القانون الجديد سنة 2008 كان أكثر نجاعة في التعامل مع تدفقات الهجرة وذلك لضبطه شروط دخول الأجانب و خروجهم وإقامتهم وتنقلهم في الجزائر بموجب الاتفاقيات الدولية التي تشترك فيها الجزائر.

كما عملت الجزائر على اعتماد تشريعات و قوانين تجرم الهجرة غير الشرعية وهذا بموجب القانون رقم 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25 فيفري 2009 [23]، تنص المادة 175 مكرر 01 يعاقب بالحبس من شهرين إلى 6 أشهر كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه احد مراكز الحدود البرية أو الجوية و ذلك بانتحال هوية أو أي وثيقة مزورة أو أي وسيلة احتيال أخرى، كما نص المشرع الجزائري على تجريم تهريب المهاجرين بنص المواد303 مكرر30 إلى غاية 303 مكرر41 وأعطى تعريف لتهريب المهاجرين على انه جريمة تدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو مجموعة من الأشخاص من اجل الحصول على منفعة مالية[24].

تمثل هذه بعض النصوص القانونية التي اجتهد فيها المشرع الجزائري للحد من الهجرة غير الشرعية هذا ما يوضح اتخاذ كل التدابير القانونية لمواجهتها، لكن تبقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر على وتيرة متزايدة لاجتياز الحدود الوطنية رغم كل هذه الاجتهادات.

3 – الاستراتيجية الاقتصادية:

اعتمدت الجزائر استراتيجية اقتصادية من أجل مواجهة الهجرة غير الشرعية وذلك لان العامل الاقتصادي يمثل أكبر الدوافع للهجرة بحثا عن الوضع الأحسن وخصوصا عامل البطالة وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى اعتماد استراتيجية لمكافحة البطالة ومواجهتها لإنقاص أكبر قدر في الرغبة في الهجرة[25].

ومن بين هذه الاستراتيجيات الاقتصادية نذكر الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي تعمل في إطار معرفة سوق العمل من عرض وطلب[26]، وأيضا سياسة أخرى دعم ترقية الشغل المأجور عن طريق تسهيلات للاستفادة من مناصب عمل دائم للشباب تسعى لاستقطاب الشباب قدر المستطاع، بالإضافة إلى سياسة أخرى و هي برامج عقود ما قبل التشغيل و هذا نتيجة لتزايد خرجي الجامعات تم اعتماد هذه السياسة لقلة مناصب العمل وتتضمن فئات حاملي الشاهدات الجامعية، وأيضا الصندوق الوطني للتامين عن البطالة موجه للبطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة لدعمهم وتوصيلهم مع المصالح العمومية للتشغيل وإدماجهم[27].

وعليه يمكن القول والاستنتاج أن الجزائر استعملت عديد السياسات الاقتصادية كان من أولوياتها تقليص البطالة باعتبارها أحد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية، لكن كل هذه السياسات المنتهجة لتقليص البطالة وبالتالي تقليص الهجرة نحو الخارج سياسات اقتصادية مقيدة لم تكن لها النتائج المرجوة إلا الزيادة في مصاريف الإنفاق دون نتيجة إيجابية مما خطط له فالبطالة في تزايد ملحوظ والهجرة غير الشرعية في تنامي ملحوظ والإنفاق على هذه السياسات متزايد دون مخرجات ايجابية مما يوحى أنها سياسات مقيدة بدون جدوى.

5. الخاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر انتهجت عديد السياسات الأمنية، القانونية والاقتصادية كلها تسعى إلى القضاء على الهجرة غير الشرعية بوسائل مختلفة، لكن هذه السياسات تعتبر مقيدة لم تكن لها النتائج المرجوة، لان ما يحد من الهجرة إلى الخارج هو التنمية الناجحة وفي كافة المجالات فتزايد البطالة وضعف الاستثمار في الموارد البشرية الشابة دفع الشباب إلى التخمين في الهجرة بأي وسيلة سواء شرعية أو غير شرعية لان ظروف الحياة الكريمة ضعفت و تقلصت، في نظر الكثير ومنه فان أهم وسيلة للحفاظ على الطاقات الشبانية والحد من الهجرة هو التنمية الفعالة الشاملة الموفرة لشروط العيش الكريم، فبدل التركيز على الإجراءات العقابية للحد من الهجرة توجب البحث عن الحلول للبقاء في الوطن، وبالتالي انعدام هذه الظروف وضعف مستوى المعيشة وتزايد البطالة غرس في عقول الشباب على أن الهجرة أصبحت حق في ظل هذه الظروف التي يعيشها.

6. الهوامش:

1 - Sara Hamood, **African Transit Migration through Libya to Europe**, the Human Cost, Forced Migration and Refugee Studies, The American University In Cairo, (2006) .

2 – عبد المالك صايش، "مكافحة الهجرة غير الشرعية– نظرة على القانون 09 /المتضمن تعديل قانون العقوبات"، **المجلة الأكاديمية للبحث العلمي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، ع.1، (2011)، ص. 9.

3 – رتيبة طيبي،" البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية في الجزائر"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، منشورات سعد دحلب البليدة، ع.8 (2012)، ص.103 .

4 – صالح زياني، نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية، **دفاتر السياسة والقانون**، ع. 13، (جوان2015)، ص ص. 311-330.

5 – علي طالم، مشكلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، **الاقتصاد و التنمية**، م4، ع. 2، ص ص. 94-113.

6 – اعيل بوخاوة وسمراء دومي، المؤسسات الاقتصادية الجزائ إسمرية في مرحلة اقتصاد السوق، **العلوم لاجتماعية والإنسانية**، جامعة الحاج لخضر باتنة، ع.6، (جوان 2002)، ص ص.84-100.

7 – نور الهدى بسايح، سلطانة بوزيان، "**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني**"، مذكرة لتيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2015-2016، ص 67.

8 – عبد الحفيظ سحال، "**الجزائر و الهجرة غير الشرعية لكي لا يصبح جنوبها لامبدوزا افريقيا**"، نون بوست، نشر يوم 2018/04/26، تم التصفح: يوم 2019/01/12، موقع: 9http://www.noonpost.com/content/23055

9 – عبد الرزاق المخادمي: "**الهجرة السرية و اللجوء السياسي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 41.

10 – أشغال الملتقى الوطني، **هجرة الازمات والامن الجهوي أي أفاق للفضاء الأورو–مغاربي** ، النادي الوطني للجيش، 97 فيفري 2018.

11 – **المهاجرون الأفارقة عبىء أمني و اقتصادي يثقل الحكومة الجزائرية**، صحيفة العرب، يوم 5 أوت 2017، موقع http://alarab.co.uk/، تم التصفح يوم 2018/02/10 .

12 – أشغال الملتقى الوطني، مرجع سابق.

13 – مجد خضر، **تعريف الهجرة السرية**، آخر تحديث 21 أفريل 2018، تم التصفح. يوم 2018.06.06.

14 – سميرة بوطالبي ،**الجزائر محطة استقرار الآلاف من الأفارقة**، على الرابط الالكتروني http:// www.palmoon.net/2/topic-1247-19.html

15 – **المكتب الأممي لمكافحة الجريمة المنظمة**، نيويورك، منظمة الأمم المتحدة، 2007.

16 – ب ك، **أرض نزوح وهجرة** على الرابط الالكتروني http://www.arabicbabelmed.net/tahqiq-sahafi/90-youth-migration/412-algeria-immegration.html

17 - Honov Mimiche et autres, **la femme des migrations clandestines en Afrique** in www.mmshunivaix.fr

18 – سمير بودينار، **الوضع القانوني للمغتربين المغاربة في دول غرب أوروبا: الواقع وإمكانات الارتقاء** ، ورقة مقدمة لندوة ، مغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي ، القاهرة : جامعة الدول العربية، أفريل 2007، ص 05.

19 – صالح، **مرجع سابق**، ص ص. 311-330.

20 – رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني (ماجستير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012)، ص. 14.

21 – الجزائر، القانون 08/11 بتاريخ 21 يوليو 2008 الجريدة الرسمية، ع. 232 (22 يوليو 2008).

22 – الجزائر، القانون رقم 66/212 (21يوليو1966).

23 – عبد المالك سايج، مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على قانون 01/09، **الأكادمية للباحث القانوني**، ع. 1 (2011)، ص. 14.

24 – **المكان نفسه**.

25 – رشيد ساعد ، **مرجع سابق**، ص. 22.

26 – مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ط. 1 2008)، ص. 286.

27 – **المرجع السابق**، ص. 291.